

فعالية سياسة الاستثمارات العمومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

حالة الجزائر 2001-2016

أ/بحوي محمد - جامعة البليدة 02.

تاريخ الارسال: 2017/12/02

تاريخ النشر: أبريل 2019

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة سياسة الاستثمارات العمومية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، واختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات العمومية وأهداف السياسة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات العمومية ومعدل النمو الاقتصادي لكنها غير معنوية، وعلاقة طويلة الأجل معنوية لكن ضعيفة بين الاستثمارات العمومية ومعدل البطالة، وعلاقة طويلة الأجل معنوية لكن ضعيفة بين الاستثمارات العمومية ومعدل التضخم، في حين لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات العمومية ورصيد الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: سياسة الاستثمارات العمومية، السياسة الاقتصادية، نموذج الانحدار الذاتي ذي

الفجوات الزمنية الموزعة .. ARDL

Abstract:

This article aims to study the policy of public investments and their effectiveness in achieving the objectives of economic policy, using The Autoregressive Distributed Lag ardl, The study found a long-term relationship between public investment and economic growth rate but not significant, And a long-term relationship significant but weak between public investment and the unemployment rate, And a long-term relationship significant but weak between public investment and the inflation rate, While there is no long-term relationship between public investment and trade balance.

Key words: public investment policy, economic policy,
The Autoregressive Distributed Lag (ARDL)

مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري بوضعية صعبة نتيجة تعرضه لعدة صدمات منها الخارجية كاشتداد أزمة المديونية الخارجية وانخفاض أسعار المحروقات، وأخرى على المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التخطيط المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولعل أهم الأمور التي تعبر عن الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي معدلات البطالة المرتفعة وكذا معدل التضخم وانتشار الفقر وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني برامج استثمارات عمومية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

ولذلك شرعت الجزائر بداية من سنة 2001 في تنفيذ عدة مخططات تنموية عبارة عن برامج استثمارية عمومية، خصصت لها مبالغ مالية هامة، وكان لهذه البرامج عدة أهداف لاسيما في الجانب الاقتصادي، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات النمو الاقتصادي، وما ساعد على ذلك الارتفاع في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ حوالي 07 مليار دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بما يعادل 16 مليار دولار، تبعه البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 55 مليار دولار أمريكي، واستمرت الجزائر في سياستها الإنفاقية التوسعية وذلك عبر تبني المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 الذي عرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي بغلاف مالي إجمالي قدره 286 مليار دولار أمريكي، ليتبع بالمخطط الخماسي الثالث 2015-2019 الجاري تنفيذه.

وعليه سنحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى فعالية سياسة الاستثمارات العمومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى فعالية سياسة الاستثمارات العمومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟

وفي هذا الصدد وبغية الإحاطة بجوانب الموضوع والأهداف المرتبطة به سنعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول:** التأصيل النظري للاستثمارات العمومية.
- **المحور الثاني:** ماهية السياسة الاقتصادية وأهدافها.
- **المحور الثالث:** دراسة العلاقة بين الاستثمارات العمومية وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور.

أهمية الدراسة: لما كانت سياسة الاستثمارات العمومية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية لها علاقة بالسياسة الاقتصادية وأهدافها، تسعى الدراسة إلى تتبع الكميات المالية المخصصة لهذه البرامج مع التركيز على الفترة 2001-2016 على اعتبار أنها أعوام العوائد المالية، فأهمية الدراسة تكمن في محاولة فهم محتوى البرامج الاستثمارية ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومعرفة جدوى تطبيقها والآثار المترتبة عنها.

منهج الدراسة: تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة فإنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأقرب لمعالجة المواضيع من هذا النوع، حيث اعتمدنا في ذلك على مختلف البيانات والإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية، إضافة إلى الاستعانة بالتقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية، فضلاً على مختلف الكتب والمراجع العلمية ذات الصلة بالموضوع، وكذا المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl.

المحور الأول: التأصيل النظري للاستثمارات العمومية.

يمثل الاستثمار العمومي جزءاً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يسهم بشكل معتبر في النمو الاقتصادي، وباعتبار الإنفاق العام يأخذ عدة أشكال، وجب تحديد أوجه الإنفاق العام التي يمكن اعتبارها استثماراً عمومياً، فإذا كان الاستثمار يعرف بأنه إنفاق الموارد الحالية من أجل الحصول على إيرادات وأرباح مستقبلية، بخلاف الاستهلاك الذي يمثل الإنفاق لإشباع حاجات حالية، فإنه من هذا المنطلق يمكن اعتبار العديد من أوجه الإنفاق العمومي استثماراً عمومياً، مثل الإنفاق على البنية التحتية والمنشآت القاعدية، الإنفاق على سياسات التعليم وبرامج البحث والتطوير،⁽¹⁾ ولهذا وجب توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمارات العمومية.

أولا: ماهية الاستثمار العمومي.

قبل التطرق لمفهوم الاستثمار العمومي نحاول إعطاء نبذة عن الاستثمار وأنواعه.

01- مفهوم الاستثمار.

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار حتى يكون فعالا وعليه سنتطرق إلى تعريف الاستثمار وأنواعه.

- تعريف الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار بأنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، وبهذا فإن الاستثمار خلق سلعة إنتاجية انطلاقا من رأس المال، ويقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية، بمعنى آخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني الإجمالي. وقد عرف أيضا على أنه مجموعة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية في رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد الفوائد نتيجة لتضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.⁽²⁾

- أنواع الاستثمار: هناك أنواع عديدة للاستثمارات أهمها حسب الطبيعة القانونية للنشاط وحسب طبيعة النشاط وحسب الجنسية ويمكننا تلخيصها كالتالي:

- حسب الطبيعة القانونية للنشاط: ويصنف هكذا استثمار إلى نوعين استثمار عام واستثمار خاص، فالاستثمار العام هو الذي تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، أما الاستثمار الخاص فهو يتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهو ينجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.⁽³⁾

- حسب طبيعة النشاط: ويصنف هذا المعيار إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي، فالاستثمار الحقيقي يشمل كل الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع بمعنى زيادة طاقته

الإنتاجية، أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف إلى آخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ك شراء الأسهم والسندات.

- حسب الجنسية: إذ يمكن أن يكون الاستثمار محليا أو أجنبيا، فالاستثمار المحلي الذي تكون فيه ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي، أما الأجنبي فهو الذي يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى. (4)

02- مفهوم الاستثمار العمومي.

يقصد بالاستثمار العام أو العمومي أو استثمار الدولة تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطات العمومية بقصد تحقيق منفعة عامة ورفع القدرة الإنتاجية للمجتمع، ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة كونها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. (5)

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال نوعين من النفقات هما:

- **النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية:** يوجد نوعين من النفقات الاستثمارية كما يلي:

- **الاستثمارات الإنتاجية الجديدة:** لهذه الاستثمارات أثر مباشر على الطاقة الإنتاجية بحيث تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصاد، أو أثر غير مباشر بحيث يترتب عن الاستثمارات المنفذة خلق هياكل جديدة لا تؤدي إلى رفع الإنتاج أو رفع الإنتاجية أو تخفيض التكاليف إلا مستقبلا، عن طريق الخدمات التي سيقدمها المستفيدون من هذه الاستثمارات إلى الجهاز الإنتاجي.
- **الاستثمارات غير الإنتاجية:** كل الهياكل المنشأة في نطاق غير النشاط الاقتصادي ذي الإنتاج المادي والتي لها وظيفة اجتماعية أو ثقافية مثل بناء المدارس أو الجامعات والمستشفيات والبنى التحتية لها تأثير غير مباشر على الإنتاج وتمثل عملا استثماريا مفيدا لمستقبل التنمية، فهذه الهياكل من شأنها تقديم خدمات جد معتبرة للإنتاج.

- **النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية:** تتمثل في أربعة أنواع: نفقات التنمية، زيادة التكاليف العامة الاجتماعية، ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي، فهذه النفقات تستهدف جميعها زيادة الإنتاج،

لكن الجهاز الإنتاجي المادي لم يطرأ عليه أي تغير ومن مظاهره تكوين المنتجين تكوينا جديدا في قدراتهم العلمية، خدمات عامة مجانية يتحسن بها وضعهم المعيشي، زيادة استخدام الاختراعات وطرق فن الإنتاج الجديدة...

03- طبيعة الاستثمار العمومي.

ويمكن تقسيم الاستثمار العمومي إلى أربع مجالات مختلفة:

- **الاستثمارات في البنية التحتية:** ويقصد بالاستثمار العمومي في البنية التحتية تلك المبالغ المالية العامة الموجهة لإنجاز الطرقات، الجسور، السكك الحديدية، المطارات...

- **الاستثمار العمومي الموجه لتكوين رأس المال البشري:** ونقصد به بناء المدارس، الجامعات، المعاهد ومراكز التكوين من أجل إعداد وتكوين الإطارات المستقبلية، أو تحسين مهارات العمال والموظفين من أجل إتقان واستعمال التكنولوجيات الحديثة...

- **الاستثمار في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي:** ونعني بذلك المبالغ المالية الموجهة والمخصصة للبحث العلمي من أجل ابتكار وسائل تكنولوجية جديدة.

- **الاستثمار في المصانع العمومية والتجهيزات:** حيث يعد هذا النوع من الاستثمار من أصعب الاستثمارات وهو عرضة لمجموعة من الانتقادات لما يتميز به من خصائص.

ثانيا: أهداف ودوافع الاستثمار العمومي.

تختلف أهداف ودوافع الاستثمارات العمومية من دولة إلى أخرى حسب المكانة الاقتصادية وإمكانيات كل دولة وأهمية القطاع العام في اقتصادها وحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة.

01- أهداف الاستثمار العمومي.

يمكن إجمال أهم الأهداف المرجوة من القيام باستثمار عمومي في النقاط التالية:

- تحقيق الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة؛
- توفير وتطوير الخدمات العامة؛
- الاستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الاستثمار الخاص تنفيذها؛
- تشجيع التنمية في قطاعات معينة؛
- المساهمة في التشغيل وإنشاء الثروة؛

- مراعاة التوازن الجهوي في الجانب التنموي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف الولايات والبلديات بهدف تطوير هذه المناطق وتحسين معيشة السكان بغض النظر عن ربحية هذه المشاريع.

02- دوافع الاستثمار العمومي.

إضافة إلى الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء القيام بالاستثمارات العمومية، يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع الحكومات إلى اللجوء إلى الاستثمار العمومي في العناصر التالية: (6)

- **زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد:** تلجأ الحكومات إلى الاستثمار العمومي في مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين معيشة السكان، فمشاريع الطرق، السكك الحديدية، الري وشبكات الكهرباء والغاز، وإنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع النفع العام، هي استثمارات عمومية تؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل وزيادة دخول الأفراد، كما تؤدي إلى انتشار التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.

- **توجيه النشاط الاقتصادي:** يعتبر الاستثمار العمومي أحد الحلول الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الاقتصاد في بعض الحالات، من خلال توجيه النشاط، وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

- **زيادة فرص ومعدلات الاستثمار:** تساهم مشاريع الاستثمارات العمومية في تحسين بيئة وشروط الاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد من العمليات الاستثمارية فيتشجعون أكثر على الاستثمار، حيث أن مشاريع البنية التحتية ومختلف الهياكل الأساسية تؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشاريع، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات.

- **زيادة القدرة التنافسية:** الاستثمارات العمومية تسمح بإنشاء مناطق جاذبة للاستثمارات، وتسمح بالتأقلم مع متطلبات المنافسة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، سوف يزيد من

القدرة التنافسية بين مختلف الاقتصاديات الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات، ما يؤدي إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير.

- تحقيق الأهداف التنموية المسطرة: تعتبر الاستثمارات العمومية وسيلة محورية في السياسات التنموية للكثير من الدول، حيث تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة كمحاربة الفقر، تحسين المؤشرات التنموية، تطوير بعض القطاعات الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل وتنمية المناطق المحرومة.

ثالثا: معوقات الاستثمار العمومي.

رغم الأهمية الكبيرة للاستثمارات العمومية في اقتصاد الدولة، وفي تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية المسطرة، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يواجه الكثير من المعوقات والمشاكل تختلف باختلاف ظروف كل دولة والسياسات الاقتصادية المنتهجة فيها، وتتلخص أهم هذه المعوقات في العناصر التالية:

- غياب تصور تنموي كلي للسياسة التنموية لكل قطاع اقتصادي لتحديد الأولويات في الاستثمارات العمومية؛
- مشكل التمويل ففي الدول النفطية يتعلق تمويل الاستثمارات العمومية بأسعار النفط ذات الطبيعة المتذبذبة وغير المستقرة في الأسواق العالمية، وفي الدول النامية الأخرى يتم تمويل الاستثمارات العمومية في الكثير من الحالات عن طريق الاقتراض؛
- إهمال اعتبارات الكفاءة وترشيد الإنفاق في الكثير من المشاريع الاستثمارية، والانطلاق في خطط استثمارية كبيرة لاعتبارات غير اقتصادية؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمارات العمومية بسبب غياب الدراسة الجيدة للمشروع، وعدم مراعاة الترابط والتكامل مع المشاريع الأخرى، فإنجاز مشاريع سكنية ومرافق صحية وتعليمية ثم الانطلاق في تهيئة الطرق وأشغال الربط بالكهرباء والغاز سيؤجل الاستفادة من المشاريع كما قد يرفع التكاليف نتيجة أعمال الصيانة؛
- مشكلة الفساد وإهدار المال العام بسبب غياب الرقابة وآليات ترشيد الإنفاق العام، وهذا ما يحد من فعالية الاستثمار العمومي، حيث يتم في الكثير من الحالات استغلال المضمون الاجتماعي للاستثمارات العمومية لتنفيذ مشاريع ليست لها جدوى اقتصادية.

المحور الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية وأهدافها.

تعتبر دراسة السياسات الاقتصادية من أهم الدراسات الاقتصادية في جميع الدول، لما لها من آثار مهمة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، وقد اشتدت الحاجة في وقتنا المعاصر لمزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وإيجاد سياسة اقتصادية تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء، وكذا إيجاد الأسس والمعايير الاقتصادية المناسبة لتحقيق انطلاقة تنمية شاملة، تضع الاقتصاد الوطني في على المسار الصحيح.

أولا : مفهوم السياسة الاقتصادية.

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية وما بعدها، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا الحالي يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا، وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى لتحقيق هذه الأهداف.

01- تعريف السياسة الاقتصادية الكلية.

يقصد بالسياسات الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية.⁽⁷⁾

يتضح من خلال التعريفين السابقين أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي تحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف.

02- أسس السياسة الاقتصادية.

عند وضع السياسة الاقتصادية من طرف الدولة لابد أن تأخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، والتي بدورها لا تستطيع أن تسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وتتجلى أهم هذه الأسس فيما يلي:

- الواقعية: عند التخطيط لأي سياسة اقتصادية لابد من مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، فالمواءمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات المتاحة تعد أمرا ضروريا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخطط لها. (8)

- وضع الأهداف حسب أولويتها: من الطبيعي أن يكون لكل سياسة اقتصادية في أي دولة كانت أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ بناء على المعطيات الاقتصادية الموجودة، أو التي قد تحدث خلال فترة تنفيذ السياسة الاقتصادية، فالأهداف الرئيسية لأي سياسة اقتصادية قد تكون شاملة، مثل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، أما الأهداف الفرعية فهي الأهداف التي يمكن أن تعمل كوسائل لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الرئيسية، وبناء على ذلك يتحدد أيضا هيكل السياسة الاقتصادية الكلية. (9)

- الشمولية: يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، (الزراعة، الصناعة، الخدمات...)، وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار...)، لأن الاقتصاد الكلي وحدة متكاملة، ولا يمكن التخطيط لجزء وإهمال أجزاء أخرى منه.

- المرونة: يعني مبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخطط لها للتعديل عندما يظهر أن وضع السياسة كان غير سليم، الأمر الذي يستدعي معه تصحيحها، أو هناك ظروف واقعية تجعل تنفيذ السياسة المخطط لها غير ممكن، ولم تؤخذ هذه الظروف بالحسبان عند وضع السياسة، أو حصول تغيرات جوهرية في الواقع الاقتصادي المحلي أو الظروف الدولية، تستدعي تعديل الخطة بحسب هذه الظروف. (10)

- التنسيق: عند تصميم السياسة الاقتصادية قد تحدث العديد من التناقضات وخاصة إذا لم تدرس بدقة، لذلك يعني التنسيق أن تكون السياسة الاقتصادية المخطط لها متكاملة ومتناسقة، سواء فيما يتعلق الأمر بين الأهداف أو فيما بين الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، أو فيما يخص الأهداف والوسائل معا. (11)

ثانيا: أنواع السياسة الاقتصادية.

يمكن التمييز بين نوعين من السياسات الاقتصادية، وذلك حسب الأجل حيث هناك سياسة اقتصادية ظرفية، وسياسة اقتصادية هيكلية، وتهدف السياسة الاقتصادية الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية قصيرة الأجل، في حين تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

01- السياسة الاقتصادية الظرفية.

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

✓ **سياسة الاستقرار:** وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي، ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، (12) أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليل الضغوط الاجتماعية). (13)

✓ **سياسة الإنعاش:** وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل، وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

✓ **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية، مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور، ومراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة إلى تقليل النشاط الاقتصادي.

✓ **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وقد تم اعتمادها في بريطانيا، وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش، حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وتستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

02- السياسة الاقتصادية الهيكلية.

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلًا من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدًا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وتقسم سياسات برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى نوعين: (14)

✓ **سياسات جانب الطلب:** وهي حزمة إجرائية من سياسات التثبيت يقدمها صندوق النقد

الدولي، وتتضمن تقييد الطلب الكلي ولاسيما الاستهلاكي، وإلغاء الدعم الحكومي على السلع الأساسية، وتهدف هذه السياسة إلى إزالة حالة الاختلال بين العرض والطلب الكليين.

✓ **سياسات جانب العرض:** وتأتي سياسات جانب العرض في إطار فلسفة مدرسة

اقتصاديات جانب العرض، وهي فلسفة ذات جذور كلاسيكية، تهدف إلى زيادة العرض من السلع وزيادة حجم الموارد والخدمات في الاقتصاد.

ويمكن أن نقارن بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

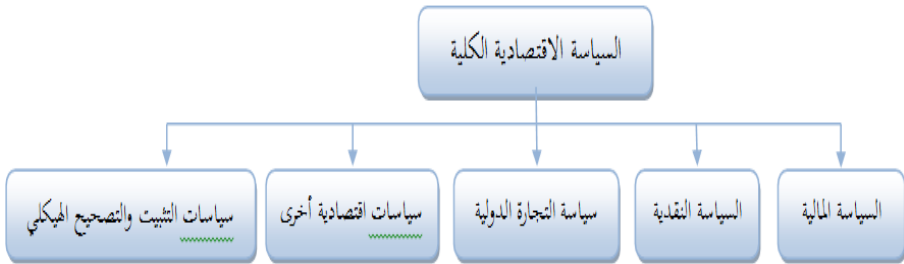
السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
الأجل الطويل	الأجل القصير	المدة
تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات	الهدف
نوعية	كمية	الآثار

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 77.

ثالثا: أدوات السياسة الاقتصادية.

نعني بها تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها أهدافا في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي يجب إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتهم بأكثر كفاءة، وتتضمن أدوات السياسة الاقتصادية الكلية حزمة من السياسات الاقتصادية تشكل هيكلًا للسياسة الاقتصادية الكلية، وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية.



المصدر: عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 229.

وستنطلق لهذه السياسات بشكل مقتضب دون التعمق فيها بشكل كبير للتعرف عليها

كمايلي:

01- السياسة المالية.

يمكن إعطاء تعريف مبسط للسياسة المالية حيث هي: مجموعة من القواعد، الأساليب، الوسائل، الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، معنى ذلك أنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدير وسائل تمويلية. (15)

02- السياسة النقدية.

إن دراسة السياسة النقدية من نواحيها المختلفة هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، فالسياسة النقدية هي إدارة التوسع أو الانكماش في حجم النقد المتداول، وهي تعمل على تحقيق هدف أو أكثر من أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في الكمية المتداولة

من النقود، وما التدابير والإجراءات المصرفية مثل القيود على المؤسسات المصرفية، شروط الاحتياطي الإجمالي، القرارات التشريعية والإدارية وأنواع القروض التي يمكن للمصارف أن تمنحها، أسعار الفائدة التي تتقاضاها ما هي إلا تعبير عن السياسة النقدية ما دامت فعالة في ضبط حجم النقد المتاح في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة النقدية: بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي. (16)

03- سياسة التجارة الدولية.

تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف سياسة التجارة الدولية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم سياسة التجارة الدولية عدة أدوات تتمثل أساسا في الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة، نظام الحصص والرسوم الجمركية. (17)

رابعا: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، لاختلاف طبيعة النظم الاقتصادية التي تقوم عليها واختلاف الدول في حد ذاتها، وبالرغم من وجود هذه الاختلافات إلا أنه لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين أغلب السياسات الاقتصادية، يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين، يمكن تلخيصها فيما يلي:

01- الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية.

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة وفعالة، هذه الأخيرة لا تحقق غايتها ولا تكون فعالة إلا إذا تم وضع أهداف محددة لها، ويمكن تحديد أهم الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية والتي لخصها الاقتصادي كالدور فيما عرف بالمربع السحري كالدور كما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأغلب السياسات الاقتصادية للدول، وذلك انطلاقا من أنه يعبر عن تطور المقدرة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث أنه يعتبر المؤشر الأكثر دلالة على مدى فعالية السياسة الاقتصادية خصوصا إذا ما تمت مقارنته مع معدل النمو الممكن، وبالتالي توضيح ما حققه الاقتصاد الوطني مقارنة مع ما يتوفر عليه من موارد.

ولم يكن للسياسة الاقتصادية دور كبير في التأثير على النمو الاقتصادي إلا من خلال ظهور نظرية النمو الداخلي، التي أشارت إلى أن آلية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل تتحقق بفعل عوامل داخلية تتأثر بقرارات السياسة الاقتصادية بشكل كبير، مما يجعل لهذه الأخيرة دورا رئيسيا في تحقيق نمو مطرد على المدى الطويل،⁽¹⁸⁾

ولا تكمن أهمية النمو الاقتصادية في ارتفاع معدلاته فقط، وإنما تتركز بصورة أكبر فيما يعكسه من قيم تراكمية لحجم الناتج الحقيقي ومن ثم لنصيب الفرد منه، بشكل يعكس إلى حد كبير درجة التفاوت الاقتصادي بين الدول، ونظرا لتلك الأهمية التي يحوزها النمو الاقتصادي كهدف رئيسي وأساسي للسياسة الاقتصادية، فقد شهد الفكر الاقتصادي العديد من النظريات والنماذج التي تسعى لتفسير النمو الاقتصادي بإبراز عوامله ومحدداته.

- البحث عن التشغيل الكامل: ويسمى أيضا التوظيف الكامل وفي بعض الكتابات يعرف بالعمالة الكاملة، وكلها ترجمات لمصطلح Full Employment، والأهم أن الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى من البطالة (يتراوح معدل البطالة الطبيعي بين 4 و5% من إجمالي القوة العاملة)، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدلات البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة.⁽¹⁹⁾

يعتبر نجاح السياسة الاقتصادية في الحد من تزايد معدلات البطالة مرهونا بمدى دقة قياساتها ومراعاتها لتطورات سوق العمل، ومنها على وجه التحديد حجم العمالة النشطة في المستقبل، والتي قد تضعف نتائج السياسة الاقتصادية في الحد من معدلات البطالة إذا لم يتم تقديره بشكل مناسب، إذ يتوجب في هذا الصدد تصحيح معدل البطالة وذلك بأن يضاف لحجم العمالة

العاطلة حاليا ما يسمى بحجم العمالة غير الظاهرة، قصد الحصول على الحجم الفعلي للعمالة العاطلة عن العمل، وبالتالي تعزيز فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من ارتفاع معدلات البطالة.

- التحكم في التضخم: يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخما زاحفا إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، ولا يوجد هناك أي اتفاق حول تعريف التضخم لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات، تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، ارتفاع الدخل النقدي وارتفاع التكاليف، وإزالة اللبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه، مثل تضخم الأجور، تضخم الأسعار، وتعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس معدلات التضخم، ومن ثم تستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس اتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي. (20)

ومنذ أن ظهرت بوادر تضخمية في الدول الكبرى بدأت عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها البالغة في إستراتيجية السياسة الاقتصادية، هذا بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى أثر تغيرات كمية النقود المعروضة على مستوى النشاط الاقتصادي، فقد توصلوا إلى أن معدل نمو عرض النقود في الفترة طويلة الأجل سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار.

حيث تولدت قناعة لدى واضعي السياسة الاقتصادية أن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية، وقد تبين منذ الثمانينيات من القرن الماضي أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات غير التقليدية القائمة على التحكم بالتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية، لا تساعد كثيرا في تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية والنامية لاحقا، إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم، وهو إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية الحديثة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية معينة. (21)

- التوازن الخارجي: يمثل البحث عن التوازن الخارجي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لا يقل أهمية عن الأهداف سابقة الذكر، فهو يعني التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، بحيث تكون مجموعة التزامات الاقتصاد الوطني تعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه اتجاه العالم الخارجي، ويعد ميزان المدفوعات الركيزة الأساسية لتحقيق هذا الهدف، كونه يمثل ملخصا

لكافة المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشمل الصادرات، الواردات وتدفقات رؤوس الأموال المختلفة...، فهو يعكس موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات إلى زيادة مجموع المدفوعات عن مجموع المتحصلات الخارجية، مما يجعل الاقتصاد الوطني في حالة استدانة، مما يضطر الدول إلى اتخاذ تدابير وإجراءات صارمة لتحقيق فائض أو توازن في ميزان المدفوعات، وهو ما يرغب الدول اللجوء إلى الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، أو اللجوء إلى المديونية الخارجية، وهو ما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني ويدخله في دوامة تبعده عن تحقيق التوازن.

02- أهداف اقتصادية أخرى: إلى جانب الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية والتي

تم ذكرها آنفا يمكن أن نجد عدد من الأهداف الاقتصادية الأخرى لعل من أهمها: (22)

- العدالة في توزيع الدخل: عند السعي لتحقيق الأهداف السابقة للسياسة الاقتصادية قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي لابد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تحقيق وإنجاد شبكة من الأمان والضمان الاجتماعي، تحقق درجة معينة من العدالة في التوزيع، والجدير بالذكر هنا أن تدخل الدولة هذا لا يعني إلغاء الفوارق بين أفراد المجتمع، بل التخفيف من حدتها عن طريق تأمين الحد الأدنى للعيش، ومعالجة اللامساواة في حدود ما يجره الإبقاء عليها من عواقب غير إنسانية؛

- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل؛

- التخصيص الكفء للموارد والاستخدام الأمثل لها وبالتالي تحقيق أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج والوصول إلى الكفاءة الاقتصادية؛

- الحرية الاقتصادية: ويقصد بها حرية الفرد في اختيار العمل واستهلاك ما يريد، الأمر الذي يستوجب تدخل الدولة للمحافظة على القوة الشرائية للفرد، والحد ما أمكن من تعسف أرباب العمل، وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تأمين الحرية بالقدر الممكن؛ (23)

- إشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع، وذلك بتحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين، بتوفير الخدمات والمرافق العامة؛

- التنمية البشرية وحماية البيئة من التلوث.

المحور الثالث: دراسة العلاقة بين الاستثمارات العمومية وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور.

سنحاول من خلال هذا المحور دراسة العلاقة بين الاستثمارات العمومية وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**، الذي يسمح لنا بدراسة العلاقة في المدى الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير القيم المتباطئة للمتغير المستقل $pinv$ والمتغيرات التابعة ($tcr, tch, tinf, bcom$) على القيم الحالية للمتغيرات التابعة، تطبيق تقنية التكامل المشترك لتحليل النمو، البطالة، التضخم ورصيد الميزان التجاري في المدى الطويل تتمثل في اختبار ما إذا تبعت المتغيرات التابعة والمتغير المستقل اتجاه مشترك في المدى الطويل حسب كل نموذج من النماذج الأربعة التي سيتم دراستها كل على حدى.

أولا: وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

الهدف من الدراسة كما ذكرنا سابقا البحث عن التأثير المتوقع للاستثمارات العمومية على أهداف السياسة الاقتصادية والتي تتمثل في أربعة أهداف وبالتالي يمكن إجمال معطيات الدراسة في المتغيرات التالية:

- الاستثمارات العمومية واعتمدنا في ذلك على قيمة الاستثمارات العمومية $Pinv$.
- النمو الاقتصادي واعتمدنا في ذلك على معدل النمو الاقتصادي Tcr ؛
- التشغيل الكامل واعتمدنا في ذلك على معدل البطالة Tch ؛
- استقرار المستوى العام للأسعار واعتمدنا في ذلك على معدل التضخم $Tinf$ ؛
- التوازن الخارجي واعتمدنا في ذلك على رصيد الميزان التجاري $Bcom$ (وذلك لكون الميزان التجاري هو المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذا الأخير).

وتعتمد هذه المتغيرات على سلسلة زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2016، تحرينا فيها المعطيات الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية ويمكن تلخيص المعطيات في الجدول التالي:

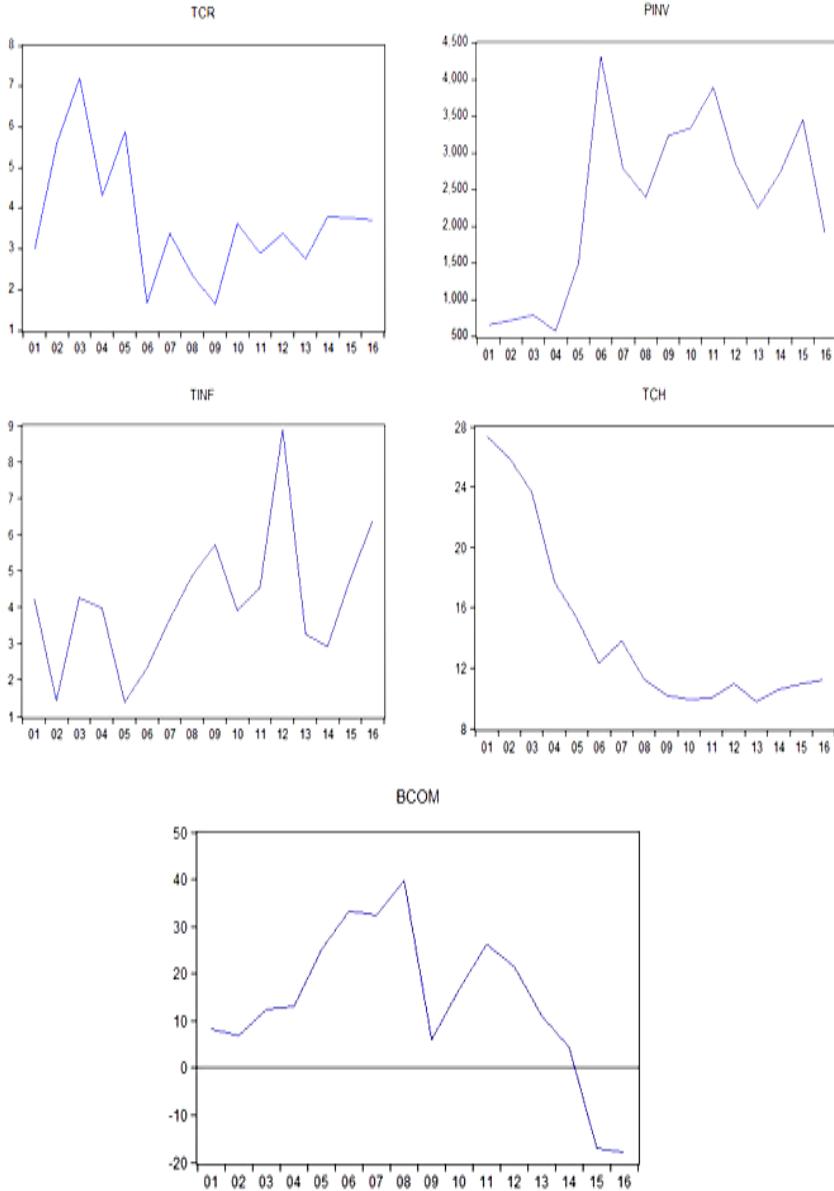
الجدول رقم (02): معطيات الدراسة ومصادرها.

الوحدة: مليار دولار بالنسبة لرصيد الميزان التجاري، ومليار دينار جزائري بالنسبة للاستثمارات العمومية.

BCOM	TINF	TCH	TRC	PINV	
8,3791	4,22	27,29	3	659,295	2001
6,8694	1,41	25,89	5,6	712,192	2002
12,583	4,26	23,7	7,2	787,812	2003
13,116	3,96	17,7	4,3	572,657	2004
24,989	1,38	15,3	5,9	1495,004	2005
33,157	2,31	12,3	1,68	4311,93661	2006
32,532	3,67	13,8	3,37	2780,57974	2007
39,819	4,86	11,3	2,36	2391,2604	2008
5,9	5,73	10,15	1,63	3231,1241	2009
16,58	3,91	9,96	3,63	3331,952	2010
26,242	4,52	10	2,89	3893,206692	2011
21,49	8,89	10,97	3,37	2849,85427	2012
11,065	3,25	9,81	2,76	2240,15906	2013
4,304	2,91	10,6	3,78	2744,3176	2014
-17,034	4,78	11	3,76	3447,23183	2015
-17,844	6,4	11,22	3,7	1894,204327	2016
المدة	المصادر			الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2016.	- World bank - International Monetary Fund - قوانين المالية 2001-2016			PINV	الاستثمارات العمومية
				TCR	معدل النمو الاقتصادي
				TCH	معدل البطالة
				TINF	معدل التضخم
				BCOM	رصيد الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج **EVIEWS 10** بالاعتماد على الجدول السابق.

ثانيا: مراحل ونتائج الدراسة التطبيقية مع التحليل الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة التطبيقية سنحاول اختبار أهم الآثار التي يمكن أن تحدثها الاستثمارات العمومية على كل من الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، حيث نعمل على تطبيق أهم أدوات التحليل والاختبارات القياسية باعتماد سلاسل زمنية سنوية لكل من الاستثمارات العمومية، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، رصيد الميزان التجاري، مع اعتماد الدراسة خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2016، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة $ardl$ ، حيث يمكن استخدام هذه الطريقة بغض النظر ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى، أو بعد أخذ الفروق الأولى، أو مزيج بينهما، المهم أن لا تكون السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، بالإضافة لمتعتها بخصائص أفضل من الطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك في حالة السلاسل الزمنية القصيرة وهو ما ينطبق على دراستنا.

01- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة وبالخصوص في تحليل وضعيات الاقتصاد الكلي، ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعمل على الاختبار اللامعلمي لفيليبس بيرون (PP) والذي يعتبر فعالا وأكثر دقة من اختبار ديكي فولر حيث يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في التباين الشرطي للسلسلة، وذلك لتجنب النتائج المزيفة في البحث نتيجة لعدم استقراريته. والاستقرار في السلسلة الزمنية ناتج عن عدم وجود اتجاه تصاعدي أو تنازلي للسلسلة، أو عدم وجود العديد من النقاط الشاذة في المعطيات المجمعة، وقد بينت النتائج المحصل عليها أن سلاسل كل من الاستثمارات العمومية، معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وكذا رصيد الميزان التجاري غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند أخذ الفروق الأولى $I(1)$ ، أما سلسلة معدل البطالة فمستقرة عند المستوى $I(0)$.

- اختبار استقرارية سلسلة الاستثمارات العمومية "PINV".

الجدول رقم (03): اختبار استقرارية سلسلة الاستثمارات العمومية "PINV" عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى.

Null Hypothesis: D(PINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.300282	0.0059
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PINV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.021822	0.2753
Test critical values: 1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

من خلال النتائج أعلاه الإحصائية المحسوبة لفيليس بيرون أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة أصبحت مستقرة لأن الإحصائية المحسوبة لفيليس بيرون أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي سلسلة الاستثمارات العمومية مستقرة من الدرجة الأولى.

- اختبار استقرارية سلسلة معدل النمو الاقتصادي "TCR".

الجدول رقم (04): اختبار استقرارية سلسلة معدل النمو الاقتصادي "TCR" عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى.

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.222768	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.872503	0.0721
Test critical values: 1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

من خلال النتائج أعلاه الإحصائية المحسوبة لفيليبس بيرون أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة أصبحت مستقرة لأن الإحصائية المحسوبة لفيليبس بيرون أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي سلسلة معدل النمو الاقتصادي مستقرة من الدرجة الأولى.

- اختبار استقرارية سلسلة معدل البطالة "TCH".

الجدول رقم (05): اختبار استقرارية سلسلة معدل البطالة "TCH" عند المستوى.

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.392029	0.0285
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

من خلال النتائج أعلاه الإحصائية المحسوبة لفيليبس بيرون أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي سلسلة معدل البطالة مستقرة عند المستوى.

- اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم "TINF".

الجدول رقم (06): اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم "TINF" عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى.

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.700607	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.983016	0.0595
Test critical values:		
1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

من خلال النتائج أعلاه الإحصائية المحسوبة لفيليبس بيرون أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة أصبحت مستقرة لأن الإحصائية المحسوبة لفيليبس بيرون أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي سلسلة معدل التضخم مستقرة من الدرجة الأولى.

- اختبار استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري "BCOM".

الجدول رقم (07): اختبار استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري "BCOM" عند المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى.

Null Hypothesis: D(BCOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.834685	0.0136
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BCOM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.932523	0.7480
Test critical values: 1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

من خلال النتائج أعلاه الإحصائية المحسوبة لفيليبس بيرون أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة أصبحت مستقرة لأن الإحصائية المحسوبة لفيليبس بيرون أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي سلسلة رصيد الميزان التجاري مستقرة من الدرجة الأولى.

02- النماذج المقترحة لدراسة تأثير الاستثمارات العمومية على أهداف السياسة الاقتصادية.

بما أن اشكالية دراستنا تتمحور حول مدى تأثير سياسة الاستثمارات العمومية على أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعتبر قيمة الاستثمارات العمومية هي المتغير المستقل وكل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية هو المتغير التابع وهو ما ينتج لنا أربع نماذج يجب تقديرها لدراسة الأثر، وعليه يمكن إجمال النماذج الأربعة كما يلي:

النموذج الأول: تأثير الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي $tcr = f(pinv)$

النموذج الثاني: تأثير الاستثمارات العمومية على معدل البطالة $tch = f(pinv)$

النموذج الثالث: تأثير الاستثمارات العمومية على معدل التضخم $tin f = f(pinv)$

النموذج الرابع: تأثير الاستثمارات العمومية على رصيد الميزان التجاري

$$bcom = f(pinv)$$

- اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

كما رأينا سابقا فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى إلا سلسلة معدل البطالة فمستقرة عند المستوى، وعليه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ardl كل حسب النموذج الخاص به.

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اختبار الحدود أن:

- القيمة المحتسبة لقيمة فيشر أكبر من القيمة الحرجة العليا للحدود عند مستوى 10% بالنسبة للنموذج الأول $(4.78 < 5.32)$ ؛

- القيمة المحتسبة لقيمة فيشر أكبر من القيمة الحرجة العليا للحدود عند مستوى 2.5% بالنسبة للنموذج الثاني $(6.68 < 6.71)$ ؛

- القيمة المحتسبة لقيمة فيشر أكبر من القيمة الحرجة العليا للحدود عند مستوى 1% بالنسبة للنموذج الثالث $(7.84 < 8.51)$ ؛

- القيمة المحتسبة لقيمة فيشر أصغر من القيمة الحرجة الدنيا للحدود عند مستوى 10% بالنسبة للنموذج الرابع $(4.04 > 1.53)$.

وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في النماذج الثلاثة الأولى، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه توجد علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمارات العمومية، وبين معدل البطالة والاستثمارات العمومية، وبين معدل التضخم والاستثمارات العمومية، بينما نقبل فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين سلسلة رصيد الميزان التجاري والاستثمارات العمومية بالنسبة للنموذج الرابع وعليه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري والاستثمارات العمومية.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بين متغيرات النماذج الأربعة.

ARDL Bounds Test
Date: 11/26/17 Time: 17:53
Sample: 2005 2016
Included observations: 12
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.716982	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

ARDL Bounds Test
Date: 11/26/17 Time: 21:48
Sample: 2004 2016
Included observations: 13
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	1.538096	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

ARDL Bounds Test
Date: 11/25/17 Time: 13:41
Sample: 2005 2016
Included observations: 12
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.327170	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

ARDL Bounds Test
Date: 11/26/17 Time: 21:46
Sample: 2004 2016
Included observations: 13
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.515617	1

Critical Value Bounds

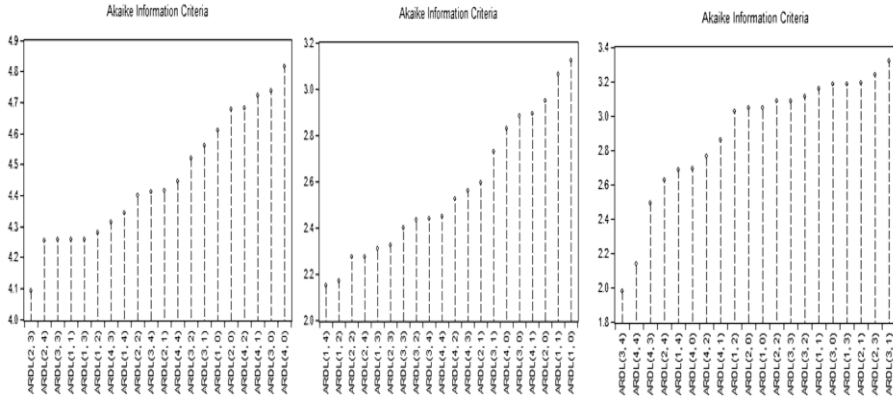
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS09.

- تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنماذج الثلاثة.

على اعتبار أن ثلاثة من أصل أربعة نماذج توجد بين متغيراتها علاقة طويلة الأجل، سنقوم بتقديرهم ونقصي نموذج رصيد الميزان التجاري وذلك لعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين رصيد الميزان التجاري والاستثمارات العمومية، ولتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى في نموذج ardl لكل نموذج من النماذج الثلاثة المقترحة سابقا قمنا بحساب معيار akaike والذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار هو النموذج الأمثل، فبالنسبة للنموذج الأول نموذج ardl(3.4) الأمثل هو ardl(3.4) أي ثلاثة إبطاءات لمعدل النمو الاقتصادي وأربع إبطاءات للاستثمارات العمومية، أما النموذج الثاني فنموذج ardl(1.4) الأمثل هو ardl(1.4) أي إبطاء واحد لمعدل البطالة وأربع إبطاءات

للاستثمارات العمومية، والنموذج الثالث فالنموذج الأمثل هو $ardl(2.3)$ أي إبطائين لمعدل التضخم وثلاث إبطاءات للاستثمارات العمومية، والأشكال الثلاثة التالية توضح ذلك: الشكل رقم (03): تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10.

- تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل.

بعد اختيار كل نموذج من النماذج السابقة بناء على القيمة الأقل لمعيار akaike، ويتم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية المتغيرات المفسرة على المدى الطويل، وجاءت النتائج في صورتها الأخيرة كما يلي:

النموذج الأول: أثر الاستثمارات العمومية على معدل النمو الاقتصادي.

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PINV	-0.000610	0.000796	-0.766986	0.4989
C	5.063641	2.187536	2.314769	0.1036

النموذج الثاني: أثر الاستثمارات العمومية على معدل البطالة.

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PINV	-0.002420	0.000379	-6.387493	0.0014
C	17.726764	1.146667	15.459388	0.0000

النموذج الثالث: أثر الاستثمارات العمومية على معدل التضخم.

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PINV	0.000786	0.000299	2.627731	0.0392
C	2.410862	0.815948	2.954675	0.0255

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS09

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى عدم معنوية معامل تأثير الاستثمارات العمومية على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالنسبة للنموذج الأول، وإلى معنوية معامل تأثير الاستثمارات العمومية على معدل البطالة في الأجل الطويل حيث أن زيادة الاستثمارات العمومية بنسبة 1% تؤثر في معدل البطالة بالنقصان بنسبة 0.24% وهي نسبة ضعيفة وذلك بالنسبة للنموذج الثاني، وإلى معنوية معامل تأثير الاستثمارات العمومية على معدل التضخم في الأجل الطويل، حيث أن زيادة الاستثمارات العمومية بنسبة 1% تؤثر في معدل التضخم بالزيادة بنسبة 0.08% وهي نسبة ضعيفة جداً كذلك.

- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

نحصل على نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL باستبدال السلسلتين الزمنيةتين المبطنتين بفترة واحدة بسلسلة البواقي المبطأة بفترة واحدة لكل نموذج من النماذج الثلاثة، ثم نقوم بتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS فنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (09): نموذج تصحيح الخطأ ECM.

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(TCH) Selected Model: ARDL(1, 4) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 12/02/17 Time: 12:28 Sample: 2001 2016 Included observations: 12					ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(TCR) Selected Model: ARDL(3, 4) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 12/02/17 Time: 10:40 Sample: 2001 2016 Included observations: 12				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend					ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PINV)	-0.000933	0.000140	-6.639039	0.0012	D(TCR(-1))	-0.048421	0.195899	-0.247173	0.8207
D(PINV(-1))	0.001792	0.000365	4.912878	0.0044	D(TCR(-2))	0.530773	0.203621	2.606664	0.0799
D(PINV(-2))	0.000958	0.000391	2.449677	0.0580	D(PINV)	1.94E-05	0.000230	0.084461	0.9380
D(PINV(-3))	0.000453	0.000216	2.096719	0.0801	D(PINV(-1))	-0.000284	0.000197	-1.441446	0.2451
CoIntEq(-1)*	-1.182983	0.243084	-4.866565	0.0046	D(PINV(-2))	0.000484	0.000294	1.648592	0.1978
					D(PINV(-3))	-0.000822	0.000156	-5.258697	0.0134
					CoIntEq(-1)*	-1.221581	0.282307	-4.327130	0.0228
R-squared	0.922876	Mean dependent var	-0.540000		R-squared	0.963465	Mean dependent var	-0.050000	
Adjusted R-squared	0.978905	S.D. dependent var	1.484465		Adjusted R-squared	0.919622	S.D. dependent var	1.677173	
S.E. of regression	0.516789	Akaike info criterion	1.811971		S.E. of regression	0.475495	Akaike info criterion	1.642277	
Sum squared resid	1.869493	Schwarz criterion	2.014016		Sum squared resid	1.130477	Schwarz criterion	1.925139	
Log likelihood	-5.871827	Hannan-Quinn criter.	1.737167		Log likelihood	-2.853661	Hannan-Quinn criter.	1.537551	
Durbin-Watson stat	2.393421				Durbin-Watson stat	2.954842			

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TINF)
Selected Model: ARDL(2, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/02/17 Time: 12:32
Sample: 2001 2016
Included observations: 13

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TINF(-1))	0.540628	0.264764	2.041921	0.0872
D(PINV)	-0.000522	0.000406	-1.286119	0.2458
D(PINV(-1))	-0.001419	0.000580	-2.443996	0.0502
D(PINV(-2))	-0.001147	0.000495	-2.316568	0.0597
CointEq(-1)*	-1.941565	0.406716	-4.773760	0.0031
R-squared	0.806230	Mean dependent var	0.164615	
Adjusted R-squared	0.709345	S.D. dependent var	2.451352	
S.E. of regression	1.321583	Akaike info criterion	3.679261	
Sum squared resid	13.97266	Schwarz criterion	3.896549	
Log likelihood	-18.91519	Hannan-Quinn criter.	3.634598	
Durbin-Watson stat	1.827128			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**.

بالنسبة للنموذج الأول معلمة حد تصحيح الخطأ تساوي 1,22-، والنموذج الثاني تساوي 1,18-، والنموذج الثالث تساوي 1,82-، وجميعها معنوية عند حدود 5% وإشارتهم سالبة، هذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النماذج الثلاثة، وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

- اختبار وجود مشكلة الارتباط التسلسلي واستقرار النموذج.

لاختبار عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي نستخدم اختبار **Breusch-Godfrey**

Serial Correlation LM فجاءت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM**.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	0.035770	Prob. F(1,5)	0.8574	F-statistic	1.914466	Prob. F(1,4)	0.2387
Obs*R-squared	0.092342	Prob. Chi-Square(1)	0.7612	Obs*R-squared	3.884305	Prob. Chi-Square(1)	0.0487

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	1.100436	Prob. F(1,2)	0.4042
Obs*R-squared	4.259154	Prob. Chi-Square(1)	0.0390

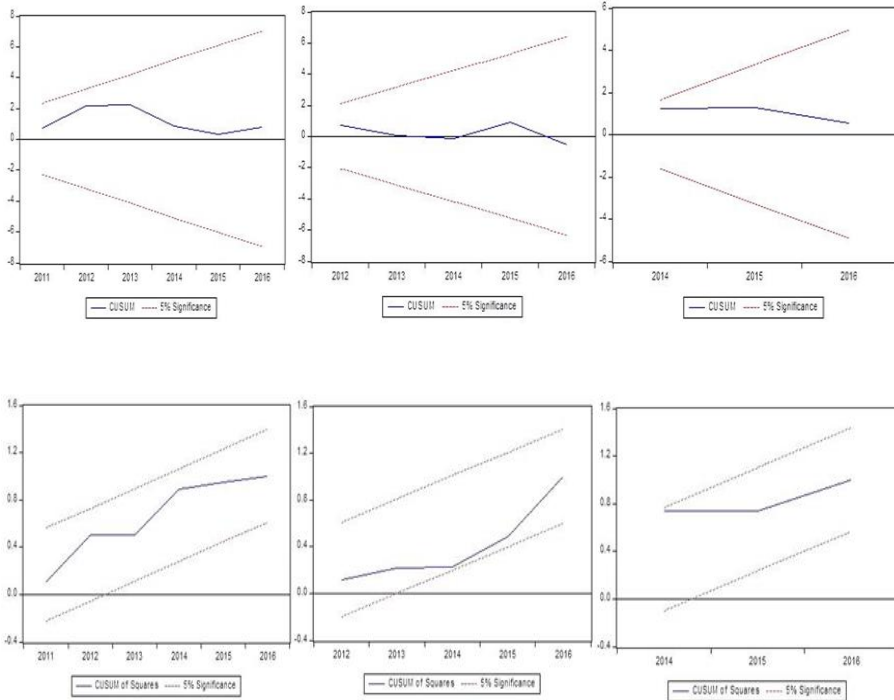
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي في النماذج الثلاثة لأن prob في النماذج الثلاثة أكبر بكثير من 10%، أي لا يمكن رفض الفرض العدم، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط تسلسلي.

ولاختبار استقرار النماذج الثلاثة نستخدم اختبار cusum واختبار cusum of square فكانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم (04): نتائج استقرار النماذج باستخدام اختباري **cusum**

و **cusum of square**.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج **EVIEWS10**.

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن النماذج الثلاثة كلها مستقرة وذلك لكون منحى كل نموذج يقع داخل منطقة الحدود الحرجة عند معنوية 5%.

خاتمة.

استهدفت هذه الدراسة قياس فعالية سياسة الاستثمارات العمومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك **The Bounds Testing Approach to Cointegration** ونماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ardl**، بهدف تقدير مرونة الأجلين الطويل والقصير.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات العمومية وبين كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم، بينما لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمارات العمومية ورصيد الميزان التجاري، كما تبين أن تأثير الاستثمارات العمومية على أهداف السياسة الاقتصادية كان ضعيف على معدلات البطالة ومعدلات التضخم وغير معنوي على معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- 01- l'investissement public définition et mesures, 1^{er} partie, caisse des dépôts et consignation, revue n°44, paris, mai 2014, p02.
- 02- أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، الطبعة 02، الأردن، 2003، ص 03.
- 03- حسن عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص 40.
- 04- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.
- 05- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية-الإيرادات العامة الميزانية العامة-، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 79.
- 06- أبو إسماعيل فؤاد، إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص ص 22-30.
- 07- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 73.

- 08- عبلة الأفندي، منى عويس، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار النهضة، 1997، ص 65.
- 09- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية: تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 82.
- 10- عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي: منهج نظري وأساليب تخطيطية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 39.
- 11- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 37.
- 12- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 78.
- 13- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 31.
- 14- إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيارات البديلة، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 54.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 239.
- 16- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 331.
- 17- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 77.
- 18- Philippe Darreau, croissance et politique économique, 1^{er} éd, de bock édition, Belgique, 2003, p25.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 291-292.
- 20- محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 31.
- 21- محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص 25.
- 22- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 216-218.
- 23- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، بيروت، 1998، ص 14.